

اقتراح قانون

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم،  
تحية طيبة وبعد،

نتشرف بان نتقدم من دولتكم باقتراح قانون عملاً بأحكام المواد 105 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب، ويرمي الى تعديل بعض احكام المرسوم الاشتراعي رقم 20 تاريخ 1939/12/18 المتعلق برسوم الفراغ والانتقال المرفق به اسبابه الموجبة.

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائب رولا الطباش



اقتراح قانون معجل ومكرر  
يرمى الى تعديل بعض احكام المرسوم الاشتراعى رقم 20 تاريخ 1939/12/18  
(رسوم الفراغ والانتقال)

مادة وحيدة:

يضاف الى البند رقم (1) من الجدول رقم (2) (رسوم الفراغ والانتقال النسبية) الملحق بالمرسوم الاشتراعى رقم 20 تاريخ 1939/12/18 (رسوم الفراغ والانتقال) وتعديلاته الفقرتين التاليتين:

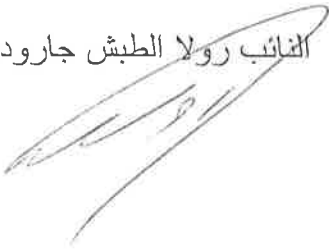
1- يخفض معدل الرسم الى 1% بالنسبة للعقارات المبنية التي تمتلكها شركات عقارية لبنانية يكون موضوعها محصورا بشراء عقارات مبنية في لبنان أو أقسام فيها، مفرزة أو قيد الافراز، ويتضمن نظامها وجوب تسجيل العقارات المتملكة خلال فترة زمنية لا تتعدى الخمس سنوات من تاريخ شرائها. في حال مرور فترة الخمس سنوات من تاريخ الشراء دون التفرغ عن هذه العقارات، يتوجب فرق الرسم الذي تم تخفيضه مع غرامة تأخير بنسبة 1% شهريا ابتداء من نهاية الخمس سنوات ولغاية تاريخ التسديد.

2- يخفض معدل الرسم الى 1% بالنسبة للعقارات المبنية التي يمتلكها لأول مرة أشخاص طبيعيين لبنانيين ، مفرزة أو قيد الافراز، شرط عدم تسجيل العقار المتملك خلال فترة خمس سنوات من تاريخ شرائه. في حال بيع العقار قبل مرور الخمس سنوات من تاريخ الشراء ، يتوجب فرق الرسم الذي تم تخفيضه.

تسري احكام هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائب رولا الطيش جارودي



## الأسباب الموجبة

حيث ان الوضع العقاري في لبنان يمرّ منذ 2011 بتباطؤ ابتدأ مع الشقق الفخمة ليطل تدريجياً الشقق الرخيصة، وأسبابه متعددة بدأت بالوضع الأمني والإقتصادي في المنطقة، وامتدت الى الوضع الاقتصادي الداخلي الذي هبط كثيراً، ناهيك عن ذلك توقف القروض السكنية، وتدني الثقة بلبنان عند اللبنانيين والمؤسسات والافراد، الأمر الذي أدى الى تضخم بعدد الشقق الجاهزة، والقريبة من الجهوزية، وغير الجاهزة وصولاً الى ما يزيد عن 50 ألف شقة غير مباعة.

وحيث ان هذا الوضع له تأثير سلبي على المطورين العقاريين والمصارف بشكل جدي ومباشر بحيث يوجد تقريباً 20 مليار دولار قروض سكنية وعقارية في المصارف اللبنانية بدأت بالتباطؤ حتى التعثر، زيادة الى القروض المتصلة بهذه القطاعات، إضافة الى التأثير على ما لا يقل عن 70 مهنة متصلة بالتطوير العقاري ابتداء من المهندسين، وموردو مواد البناء، والمقاولون على انواعهم.

وحيث ان الوضع الاقتصادي وتوقف حركة العمل بشكل كبير خاصة بعد تفاقم ازمة الكورونا وتأثيرها بشكل خاص على ذوي الدخل المحدود وعلى الشباب بشكل عام.

وحيث ان هذا الوضع انعكس سلباً على إيرادات الخزينة من الضرائب والرسوم.

لذلك، جاء هذا الاقتراح.

